الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٧**

الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ – جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البنود ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال لنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس: (تكلم بالانجليزية): كما أعلنت أمس، ونظراً لصوتي المبحوح، أطلب إلى نائبة الرئيس، السيدة غابرييلا مارتينيك، أن تترأس هذه الجلسة. وسأترأس أنا جلسة المشاورات غير الرسمية المقرر عقدها الساعة ١٢/٠٠.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة مارتينيك (الأرجنتين).

نائبة الرئيس (تكلمت بالإسبانية): حسب الاتفاق، ستجري اللجنة أولا هذا الصباح مناقشة تفاعلية غير رسمية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وسوف تستمع اللجنة في هذا الجزء إلى بيانين من ضيفين مدعوين. وقبل البدء بعمل اليوم، سأعلّق هذه الجلسة لإجراء مناقشة تفاعلية غير رسمية.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٥.

السيد فرايزر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم بإيجاز عن أنشطة كندا في ميدان التعليم من أجل نزع السلاح.

ما فتئت كندا تؤيد منذ زمن بعيد إسهامات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في توسيع نطاق فهمنا لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي تعزيز أهدافنا في ميدان تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. لذلك، فإن التعليم من أجل نزع السلاح بُعد رئيسي لأنشطتنا الواسعة النطاق في ذلك المجال.

واعترافا بالمعرفة والخبرة العميقتين للمجتمعات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في كندا، تلجأ وزارة الخارجية الكندية سنويا إلى إجراء مشاورات مع المجتمع المدني تشمل مجموعة من المواضيع، من قبيل التحديات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النووية وآليات عدم الانتشار الجديدة، والتحكم بانتشار القذائف ودفاعاتها، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومسألتي التحقق والامتثال، وبرنامج الشراكة العالمية والأمن الفضائي. وجميع الوفود التي أرسلناها مؤخرا إلى اللجان التحضيرية والمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمت ممثلين للمجتمع المدني. وتمول كندا المنظمات غير الحكومية بغية إجراء استشارات على مستوى الخبراء، وتؤيد بذل الجهود الرامية إلى حصول الرأي العام على البيانات الوطنية والوثائق الأخرى المنبثقة من اجتماعات هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وإن برنامج البحوث والمساعدات في مجال الأمن الدولي التابع لوزارة الخارجية الكندية يشكل مركزا تنسيقيا في كندا للبحوث الإقليمية وتقييم المسائل الأمنية الدولية الهامة، بما في ذلك عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والتحقق وتدابير بناء الثقة. ويجمع البرنامج القدرات المحلية والموارد من إدارات حكومية أخرى وشبكة خبراء من المجتمع الأكاديمي وأفرادا ذوي معرفة من كندا وخارجها.

ولقد ساعد البرنامج في آذار/مارس ٢٠٠٥، كجزء من أنشطته العونية، على إنشاء المركز الكندي للامتثال للمعاهدة في جامعة كارلتون بأوتاوا. وسينصب نشاط المركز في المرحلة الأولية على تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومعاهدات عدم الانتشار المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى الدورات التعليمية، سيعمل الباحثون في المركز على دراسة كيفية رصد الامتثال للمعاهدة والتحقق منه، فضلا عن أساليب التشجيع على الامتثال وتيسيره وإنفاذه. وسيوفر المركز دعما أكاديميا لأحد أهداف السياسة الخارجية المعلنة لكندا، أي التحقق من الامتثال بأنظمة قانونية ترمي إلى التقليل من الأخطار المصاحبة لأسلحة الدمار الشامل.

وثمة مبادرة أخرى قام بها البرنامج خلال العام الماضي هي تدريب الطلاب في مجال الأمن الدولي بغرض إتاحة الفرصة أمام الطلاب الخريجين في الشؤون الدولية للقيام بعمل موضوعي يتعلق بأولويات البرنامج البحثية. وتؤيد كندا إجراء بحوث مستقلة عن طريق منح جوائز لعدد من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير الذين يجرون البحوث، بالتعاون مع مركز سايمونز للدراسات المتعلقة بالسلام ونزع السلاح في جامعة بريتيش كولومبيا. والهدف الرئيسي لهذه الجوائز هو تعزيز المنح الكندية التي تُعطى لخريجي الجامعات بشأن مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتوطيد إنشاء مراكز للتدريب العالي في ذلك المجال.

ومؤخرا جدا، وبالشراكة مع الرابطة الكندية المعنية بالأمم المتحدة، رعت حكومتي إنتاج كتاب في مجال التعليم من أجل نزع السلاح يستهدف الطلاب والمعلمين في المرحلة الثانوية. ويمكن الاطلاع على المواد التعليمية عن طريق العنوان التالي: www.unac.org. ولاقت هذه الوحدة التعليمية الاستحسان، من الطلاب والمعلمين على حد سواء، وتم إدراجها بشكل جيد في مناهج التعليم الخاصة بالمقاطعات والأقاليم، مع التركيز على المعلمين والتدريب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل تود وفود أخرى الإدلاء ببيانات لعرض مشاريع قرارات؟

لعدم وجود وفود تود فعل ذلك، نكون بذلك قد اختتمنا المرحلة الثانية من عمل اللجنة الأولى.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، تبدأ اللجنة الأسبوع المقبل المرحلة الثالثة من عملنا، وهي البت في جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المقدمة في إطار البنود ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه

الأعضاء إلى ورقة تجميع القرارات الواردة في الوثيقة A/C.1/60/CRP.3، التي تم تعميمها على جميع الوفود.

ستبدأ اللجنة عملها بالبت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، بشأن الأسلحة النووية، يوم الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك الصدد، أعتقد أن الأمانة العامة قد عممت ورقة غير رسمية ترد فيها قائمة بمشاريع القرارات الجاهزة للبت في كل مجموعة من المجموعات السبع.

وبفضل تعاون الأعضاء وعملا بالممارسات المتبعة والسوابق، أعتزم الانتقال بأكبر قدر ممكن من الفعالية من مجموعة إلى أخرى فور الانتهاء من البت في كل مجموعة. ولكن اللجنة، رغم إتباعها لهذا الأسلوب الإجرائي، ستحافظ على قدر معين من المرونة. وأعتزم أيضا أن أتبع السابقة التي بدأت في دورات سابقة بمباشرة البت في جميع مشاريع القرارات. وبعد ذلك تتاح الفرصة للوفود أولا، خلال مرحلة اتخاذ القرار بشأن كل مجموعة بمفردها لعرض مشاريع القرارات المتعلقة بتلك المجموعة.

ومازال لدينا عدد من مشاريع القرارات التي يجب عرضها. لذلك أرجو من الوفود التي تنوي عرض مشاريع القرارات الباقية أن تتوخى الإيجاز بقدر الإمكان عند قيامها بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو ملاحظات عامة، باستثناء تعليلات التصويت بشأن مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة، سوف يُسمح لها بهذا. وبعد ذلك، ستُتاح للوفود الفرصة لتعليل موقفها أو تصويتها في بيان واحد بشأن كل مشاريع القرارات ومشاريع المقررات الواردة في مجموعة معينة، قبل بدء اللجنة بالبت فيها واحدا تلو الآخر، وبدون أية مقاطعة أثناء القيام بذلك. وبعبارة أخرى، ستُتاح للوفود الفرصة لتعليل موقفها أو تصويتها ببيان واحد بشأن جميع مشاريع القرارات الواردة في المجموعة المحددة التي سيتم البت فيها.

وبتعاون كامل من اللجنة، أعتزم التقيد الصارم بتلك الإجراءات من أجل ضمان الاستغلال الكامل والكفء للوقت ولموارد المؤتمرات المخصصة للجنة. وهذا أمر لدي اعتقاد راسخ بأن جميع أعضاء اللجنة يتفقون عليه بالكامل. وبناء عليه، أناشد جميع الوفود أن تتقيد بتلك الإجراءات تقيدا صارما وأن تتفادى أية مقاطعات حالما يبدأ التصويت على المجموعات. وما أن تفرغ اللجنة من البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات الواردة في مجموعة معينة، سيُسمح للوفود الراغبة في تعليل موقفها أو تصويتها بأن تفعل ذلك. ولكن، وكما في حالة التعليلات الموحدة للتصويت قبل التصويت، مطلوب من الوفود ثانية أن تقدم التعليلات الموحدة لموقفها بعد التصويت على مشاريع قرارات المجموعة المعنية التي تم البت فيها.

وأود أيضا أن أشدد على أنه، وفقا للنظام الداخلي، ليس مسموحا لمقدمي مشاريع القرارات بالإدلاء بأية بيانات تعليلا لتصويتها، سواء قبل البت أو بعده. ولكن سيُسمح لها بأن تدلي ببيانات عامة في مستهل الجلسة بشأن مجموعة معينة.

وتجنبا لأية حالات سوء تفاهم، أود فعلا أن أحث الوفود التي تطلب إجراء تصويت مسجل على أي مشروع قرار معين على أن تتفضل بإبلاغ الأمانة العامة بما تنوي فعله بأسرع وقت ممكن قبل أن تبدأ اللجنة بالبت في أية مجموعة بمفردها.

أخيرا، وفيما يتعلق بتأجيل البت في أي مشروع قرار، أحث جميع الوفود على إبلاغ الأمانة العامة مقدما، قبل يوم على الأقل من البت في مشروع القرار. ولكن ينبغي بذل كل جهد لتجنب اللجوء إلى تأجيل البت.

ولكي نتأكد من أن كل وفد يفهم تماما إجراءات مرحلة البت، أعدت الأمانة العامة ورقة معلومات مماثلة للورقة التي تم تعميمها في العام الماضي والمتعلقة بالقواعد الأساسية للبت في مشاريع القرارات. وأعتقد أن الورقة قد تم تعميمها هذا الصباح.

وأود أيضا أن أذكّر اللجنة بأنه حالما ننتهي من البت في كل مشاريع القرارات والمقررات المتعلقة بنزع السلاح، سيتعين علينا أن نخصص وقتا للنظر في مشروع القرار المعني بمسألة أنتاركتيكا والبت فيه. وسيتعين على اللجنة أيضا أن تنظر في برنامج عملها المؤقت للدورة الحادية والستين والبت فيه.

ولموافقة اللجنة، أعتزم إتباع الإجراء الذي وصفته للتو خلال المرحلة الثالثة والأخيرة من أعمالنا. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة تتفق على الإجراءات التي وصفتها للتو.

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.